

إشكالية الامتحانات الموحدة في ظل تعدد الكتب المدرسية

ذ/ علي الأصبحي

أثارت الامتحانات الموحدة الجهوية في السلكين : الثانوي الإعدادي والتأهيلي تساؤلات كثيرة سواء لدى الممارسين في الصفوف الدراسية ، أو لدى لجن إعداد مواضيع هذه الامتحانات أهمها : كيف نتعامل مع الامتحانات الموحدة في ظل مبدأ تعدد الكتاب المدرسي الذي جاء به الإصلاح الجديد لمنهج المنظومة التربوية ؟ أو بعبارة أخرى ، ما السبيل إلى التوحيد والكتاب المدرسي غير موحد ؟
وللإجابة عن هذا السؤال الإشكالي لإيجاد المخرج من هذه الثنائية العجيبة سأتناول :
الموضوع من خلال تحليل الإجابة عن الأسئلة الآتية
* ما هو المتغير الجديد في الامتحانات الموحدة ؟
كيف نوحّد الامتحانات والكتاب المدرسي متعدد ؟ *
* ما هي إيجابيات وسلبيات اعتماد الأطر المرجعية في بناء مواضيع الامتحانات

👉 المتغير الجديد في الامتحانات الموحدة :

إن التقويم الذي كان معتمدا في المنهاج السابق قبل الإصلاح ، وفي ظل وحدة الكتاب المدرسي كان تقويما انطباعيا ، باعتماده مضامين ذلك الكتاب لدرجة اعتبارها هي المنهاج ، ومن ثم كانت أدوات التقويم متباينة ، والمهارات غير محددة .
ولما جاء إصلاح المنظومة التربوية بمنطلقات وأهداف ورؤى ومفاهيم ومنهاج جديدة وإجراءات ديداكتيكية يقتضيها المنهاج بالتصور الجديد ؛ برز المتغير الجديد في التقويم بشقيه (الامتحانات الموحدة والمراقبة المستمرة) ألا وهو المنهاج الذي يعتبر وحده موضوعا للتقويم ومعيارا له بحيث يكون المستهدف بالعملية اختبار قدرات ومهارات وكفايات المتعلم، أما المضامين والدعامات والوثائق وغيرها من المعينات المعتمدة من قبل المدرس في بناء دروسه فإنها موضوع لحرية التصرف والتبديل والتغيير بما يقتضيه المنهاج نفسه في سياق معين .

👉 الإطار المرجعي وتعدد الكتاب المدرسي :

إن منظور الإصلاح الجديد للكتاب المدرسي يختلف – تماما - عن منظور المنهاج السابق للكتاب نفسه ؛ بحيث اعتبره كتاب التلميذ ، وفي أحسن الأحوال أداة مشتركة بين التلميذ والأستاذ يقدم مضامين معرفية ، وملامح الطرائق الديداكتيكية، ووسيلة من الوسائل التعليمية. كما حدد وظائفه التربوية في :

- تقديم أرضية لوضعيات استشكالية (الوضعية – المسألة)
- توفير دعامات بيداغوجية
- تشجيع المتعلم على التفكير في الأنشطة والمهام التي يقدمها
- تشجيعه على بناء مكتسبات جديدة انطلاقا مما يعرضه الكتاب من مفاهيم جديدة
- التشجيع على تطوير كفايات ذهنية عليا لديه

- معين على الانفتاح على المحيط المحلي والدولي من خلال ما يعرضه من صور وخرائط ووثائق.

ولم يكتف الإصلاح بتقديم تصور جديد للكتاب المدرسي ووظائفه فحسب، بل أقر تعدده، الأمر الذي أحدث انقلابا في النظرة إلى الكتاب المدرسي ، كما أحدث إرباكا لدى الممارسين حول كيفية توحيد الامتحانات في ظل هذا التعدد، مما استدعى - ضرورة - بناء أطر مرجعية للامتحانات الموحدة تستند إلى المعايير الآتية :

-التغطية : تغطية كل المجالات المضمونية المحددة

-التمثيلية : وذلك باعتماد درجة الأهمية على المسويين : المضموني والمهاري

-المطابقة : مطابقة الوضعيات الاختبارية للمحددات الواردة في الإطار المرجعي (

1)

وباعتماد الأطر المرجعية في الامتحانات الجهوية الموحدة يصبح التوحيد أمرا متيسرا

بالرغم من تعدد الكتاب المدرسي .

إيجابيات وسلبيات اعتماد الأطر المرجعية في بناء الامتحانات الموحدة :

أولا : - الإيجابيات :

* توحيد الرؤية بين مختلف اللجن المكلفة بإعداد الامتحانات الموحدة بصرف النظر عن تعدد الكتاب المدرسي ، لأنها تقدم تصورا واضحا ودقيقا لما ينبغي التركيز عليه في بناء أسئلة

هذه الامتحانات في المجالين : المضموني والمهاري

(أ) - على المستوى المضموني : ركزت (الأطر) على المفاهيم والعلاقات فيما بينها

والتصنيف وتحديد الأنواع وكيفية التوظيف واستخراج بعض المظاهر... مع بيان نسبة

الأهمية لكل مجال من المجالات المكونة للمادة

(ب) - على المستوى المهاري : عرضت المهارات الأساسية التي يمكن استهداف تنميتها أو

تقويمها لدى المتعلم مع بيان نسبة الأهمية لكل منها ، بل أكثر من هذا قدمت الأطر

المرجعية لوحة تدقيق محتويات كل من المجالين المذكورين ، الأمر الذي لا يدع أمام

الممارس وأمام لجن إعداد المواضيع مجالا للاعتماد على المضامين في بناء مواضيع

الامتحانات أو المراقبة المستمرة في ظل تعدد الكتاب المدرسي ، أو الاحتجاج به على

الامتحانات المبينة انطلاقا من الأطر المرجعية

* توحيد المرجعيات بالنسبة لكل المتدخلين : مدرسين وتلاميذ ولجن إعداد المواضيع

لتأسيس تلك الامتحانات على تعاقد واضح بين جميع هؤلاء المتدخلين

* إيجاد سند لتقويم مواضيع الامتحانات الإشهادية باعتبارها -هي أيضا- موضوعا للتقويم

* توفير موجهات لبناء فروض المراقبة المستمرة واستثمار نتائجها ؛ لأن المراقبة

المستمرة يتعين أن تحمل نفس مواصفات الامتحانات الموحدة لكونها أداة من أدوات التقويم التي

تعد لهذا النوع من الامتحانات

* تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفراد الفئة المستهدفة وطنيا

* تعين هذه الأطر على ملاءمة منهجيات التدريس لأساليب التقويم ؛ لأن هذا الأخير يجب

أن يعكس - حقيقة - أساليب التدريس وينسجم معها في الانطلاق من الوضعيات

واستهداف القدرات والقيم والأهداف المحددة للمنهاج

ثانيا : – السلبيات :

لا تحمل الأطر المرجعية في بنائها سلبيات تذكر إلا إذا استثنينا بعض النسب التي تحتلها بعض المهارات مثل مهارة (التحليل) التي حددت لها على أهميتها 10 % في مقابل 20 % لمهارة (الفهم) التي تعتبر دون سابقتها في المرقى، لكن إذا نظرنا إليها من زاوية الممارس فإننا نسجل الملاحظات التالية:

* نظرا لحرمان الممارس من حقه في التكوين المستمر على المستجدات التربوية فإن رد فعله الطبيعي هو التمسك بالممارسة التقليدية تدريسا وتقويما هروبا من التكاليف، وهذا يؤثر سلبا على تنفيذ المنهاج وبلورة المستجدات بالصيغ التي تقتضيها.

* وبحكم تعدد الكتاب المدرسي واختلاف مقاربات بنائه؛ فإن الممارس يجد صعوبة في تطبيق الأطر المرجعية بتدقيقاتها في بناء مواضيع الامتحانات الموحدة وكذا فروض المراقبة المستمرة، لكن يمكن تجاوز الإشكالات التي يطرحها توحيد الامتحانات الجهوية في ظل تعدد الكتاب المدرسي إذا اعتمدت لجن إعداد مواضيع الامتحانات الموحدة، وكذا المدرس في بناء فروض المراقبة المستمرة، الأطر المرجعية في أبعادها المضمونية والمهارية والقيمية للارتقاء بالتقويم من مستواه المضموني إلى مستواه المعياري.